الأرض الفلسطينية المحتلة

تصعيد الأعمال العدائية في غزة وجنوب إسرائيل

تقرير عن الوضع (حتى 5 كانون الثاني 2012 الساعة 15:00)

أعد هذا التقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بالتعاون مع منظمات العمل الإنساني الشريكة. ويغطي هذا التقرير الفترة ما بين 22 تشرين الثاني/نوفمبر (حتى الساعة 15:00) إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر (حتى الساعة 15:00).

القضايا الرئيسية

- ما زال وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه بوساطة مصرية بين إسرائيل وحماس ساري المفعول.
- تم إتمام تقييم سريع مشترك بين الوكالات يوثق الاحتياجات الإنسانية النابعة من الأعمال العدائية في 28 تشرين الثاني/نوفمبر.
- إنّ تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لما يقرب من 3,000 شخص ما زالوا مهجرين بسبب فقدان منازلهم أو الأضرار التي لحقت بها يعتبر أولوية رئيسية.
- وتتضمن التحديات الرئيسية الأخرى ترميم المساكن والمدارس والأصول المنتجة المتضررة؛ وتقديم الدعم النفسي للأطفال؛ وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات؛ وتأمين الأدوية الحيوية والمستلزمات الطبية التي نفذ مخزونها.
- تقدر المتطلبات المالية الضرورية للاستجابة للاحتياجات الطارئة نتيجة تصعيد العنف في عام 2012 وحتى النصف الأول من عام 2013 بحوالي 72-82 مليون دولار أمريكي.

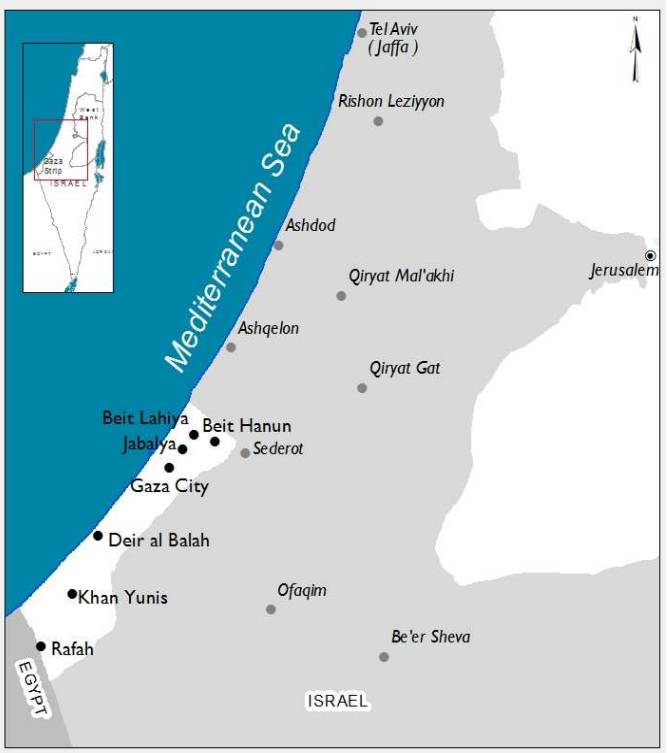

103	450	3,000	80%	$12-13	$60-70
مدنيا فلسطينيا قتلوا	منزلا دمرت أو لحقت بها أضرار جسيمة في غزة	شخص ما زالوا مهجرين ويعيشون مع عائلات مستضيفة في غزة	من سكان غزة كانوا يحصلون على مساعدات إنسانية قبل التصعيد	دولار أمريكي مطلوبة من أجل الاستجابة للاحتياجات الطارئة لما تبقى من عام 2012	دولار أمريكي مطلوبة لبدء الاستجابة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013

1,399

مدنيا فلسطينيا أصيبوا (14 – 21 تشرين الثاني/نوفمبر)

لمزيد من المعلومات، أنظر "خلفية حول الأزمة" في نهاية التقرير

نظرة عامة على الوضع

ما زال اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه ما بين إسرائيل وحماس بوساطة مصرية ودخل حيز التنفيذ الساعة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، ساري المفعول على نطاق واسع. وفي أعقاب التعهد بتخفيف القيود في سياق تفاهمات وقف إطلاق النار تمكن الفلسطينيون من الوصول إلى المناطق الزراعية ومناطق صيد الأسماك التي كان الوصول إليها محظورا في السابق.

وأفاد صيادو الأسماك في غزة أنهم تمكنوا من الإبحار حتى مسافة ستة أميال بحرية في البحر المتوسط كما كان عليه الحال قبل الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" في كانون الأول/ديسمبر 2008 عندما بدأت القوات البحرية الإسرائيلية بتقييد الوصول بمسافة ثلاثة أميال بحرية فحسب. بالرغم من ذلك، في عدد من الحوادث التي وقعت منذ وقف إطلاق النار، أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار باتجاه قوارب صيد فلسطينية وصلت أو تعدت الحدود الجديدة واعتقلت ما يقرب من 30 صياد أسماك وصادرت عددا من القوارب.

وبالرغم من أن تسهيلات ملموسة طرأت على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي المجاورة للسياج الذي يفصل ما بين إسرائيل وغزة إلا أنّ القوانين الجديدة ما زالت غير واضحة. وفي بعض المناطق، سُمح للمزارعين الفلسطينيين بالوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة في نطاق 100 متر من السياج، بمعداتهم وسياراتهم. وقبل الأحداث الأخيرة حُظر على المزارعين الوصول إلى الأراضي الواقعة في نطاق 500 متر من السياج، في حين أن الوصول إلى الأراضي الواقعة في نطاق 1,000 – 1,500 متر من السياج كان مقيدا منذ عام 2008. بالرغم من ذلك، ما زالت هنالك مخاوف خطيرة تتعلق بعدد من الحوادث التي حاول خلالها متظاهرون فلسطينيون الوصول إلى السياج غير أنّ القوات الإسرائيلية أطلقت النار باتجاههم. ونتيجة لذلك قتل مدنيان وأصيب ما لا يقل عن 53 خلال مثل هذه الحوادث منذ 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي بعض الحوادث أبلغ أنّ قوات الشرطة التابعة لحركة حماس حاولت منع المتظاهرين من الوصول إلى السياج.

لم يطرأ أي تسهيل ملموس فيما يتعلق بالقيود القائمة من قبل على تنقل الأشخاص والبضائع عبر المعابر. وارتفع تدريجيا حجم الواردات التي سمح بعبورها عبر المعبر الوحيد لنقل البضائع (كرم أبو سالم (كيرم شالوم)) حيث وصلت للمستويات المسجلة قبل تصعيد العنف؛ وما زال استيراد مواد البناء محظورا. وعلى غرار ذلك لا توجد مؤشرات تشير إلى أنّ الحظر المفروض منذ فترة طويلة على تصدير البضائع التجارية إلى الضفة الغربية قد تمّ رفعه. بالرغم من ذلك سمح لـ15 شحاحنة تحمل محاصيل زراعية بالخروج من غزة عبر معبر كرم أبو سالم للأسواق العالمية منذ 2 كانون الأول/ديسمبر. وما زال تنقل الأشخاص من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية عبر معبر إيريز محصورا بالأشخاص الحاصلين على تصاريح خاصة كما كان عليه الوضع قبل تصعيد الأعمال العدائية.

تعرضت عشرات الأنفاق الواقعة أسفل الحدود مع مصر، والمستخدمة لنقل البضائع المحظورة، لأضرار كبيرة جراء الغارات الجوية الإسرائيلية. بالرغم من ذلك فقد استؤنفت نشاطات الأنفاق وارتفعت تدريجيا في أعقاب إجراء إصلاحات منذ وقف إطلاق النار، حيث أبلغ أنّ مستوى النشاطات بلغ 80 بالمائة مقارنة بمستواها قبل التصعيد.

ومنذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق إطلاق تقييم سريع للاحتياجات الإنسانية أجري في الفترة ما بين 24 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر. بالإضافة إلى ذلك أجرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تقييما لتحديد الاحتياجات التي تحظى بأولوية لسكان مخيمات اللاجئين. وتشير النتائج الأولية للتقييم السريع المشترك بين الوكالات وتقييم وكالة الأونروا إلى أنّ 450 منزلا دمرت بالكامل أو تعرضت لأضرار جسيمة خلال الأعمال العدائية وأنّ ما يقرب من 8,000 منزل لحقت بها أضرار طفيفة؛ وتعتبر هذه الأرقام أعلى بكثير من أرقام التقديرات الأولية. وقدر أنّ ما يقرب من 15,000 شخص كانوا مهجرين خلال فترة إجراء التقييم السريع ويعيشون لدى عائلات مستضيفة. ومنذ ذلك الوقت بدأ السكان يعودون تدريجيا لمنازلهم، ويقدر أنّ عدد الأشخاص الذين ما زالوا مهجرين حاليا يبلغ 3,000 شخص. وتمثل تلبية الاحتياجات الطارئة من السكن وغيرها من الاحتياجات للأشخاص المهجرين الذين يحتاجون إلى مساعدات دولية أولوية رئيسية خلال الأسابيع القادمة. وتتضمن الاحتياجات الطارئة الأخرى التي حددها التقييم السريع تقديم الدعم النفسي للأطفال، وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات وزيادة التوعية بمخاطرها؛

وسد العجز في الأدوية والمستلزمات الطبية الحيوية؛ وترميم المساكن والمدارس، والأصول المنتجة المتضررة. وبالرغم من أنّ الحاجة إلى مزيد من التمويل من أجل تنفيذ خطط الاستجابة، إلى أنّ معظم منظمات العمل الإنساني العاملة في غزة بدأت بمعالجة هذه الأولويات.

التنسيق وتقييم الاحتياجات

تمّ تصميم كل من التقييم السريع المشترك بين الوكالات وتقييم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من أجل الحصول على صورة شاملة حول الوضع الإنساني الناجم عن تصعيد الأعمال العدائية، وإرشاد الاستجابة الإنسانية الفورية، بالإضافة إلى الإشارة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تقييم أكثر عمقا، عند الحاجة. وقد تمّ الاتفاق مسبقا على الأسلوب والاستبيان المستخدمين في التقييم لضمان اتباع نهج موحد.

ويشارك في هذا التقييم 40 موظفاً من منظمات العمل الإنساني من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تمثل جميع مجموعات وقطاعات العمل الإنساني في الارض الفلسطينية المحتلة. وزارت الفرق البلديات الـ21 الأكثر تضررا في غزة، وحددت بالتعاون مع السلطات المحلية الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

وتجرى حاليا تقييمات إضافية أعمق، يهدف بعضها إلى تحديد أثر الأعمال العدائية بحسب الجنس، على يد عدد من المجموعات والمنظمات بالتنسيق مع السلطات المحلية. وأولي اهتمام خاص بالمجموعات الضعيفة بما في ذلك الكبار بالسن والأطفال والأقليات (من بينهم البدو).

وقد أكد التقييم السريع المشترك بين الوكالات وتقييم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في معظم الحالات المؤشرات الأولية التي أشارت إلى تصعيد الأعمال العدائية مؤخرا أدى إلى زيادة سوء الوضع السيئ أصلا لكثير من العائلات والمجتمعات. بل إن هذه الأعمال العدائية أدت إلى خلق احتياجات جديدة تتعلق بالمسكن والاحتياجات النفسية الاجتماعية والمخاطر المتعلقة بمخلفات الحرب من المتفجرات.

يتوفر مخلص بالاحتياجات الإنسانية التي تمّ تحديدها في التقييمات بالإضافة إلى التمويل الإضافي الذي تطلبه منظمات العمل الإنساني من أجل الاستجابة لهذه الاحتياجات في قسم "الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها" أدناه.

التمويل

يمثل توقيت التصعيد الأخير للأعمال العدائية تحديا فيما يتصل بتمويل الاستجابة الإنسانية إذ أنّ عملية المناشدة الموحدة 2012 أوشكت على الانتهاء وتمّ إتمام عملية المناشدة الموحدة 2013 ومن المخطط نشرها خلال الأسابيع القادمة. وبناء على نتائج التقييمات التي أجريت مؤخرا، مع الأخذ بالحسبان المخزونات المتوفرة لدى خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات لغزة، بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مراجعة سريعة لعمليات المناشدة الموحدة 2012 و 2013:

- حدد تقييم سريع لعملية المناشدة الموحدة 2012 مشاريع معينة متصلة بالاحتياجات التي تمّ تحديدها غير ممولة حاليا أو ممولة بصورة جزئية. وإلى جانب مشروع إضافي في مجال الصحة يبلغ مجموع التمويل المطلوب 12–13 مليون دولار أمريكي.

- جددت مراجعة لعملية المناشدة الموحدة 2013 مشاريع متصلة مخصصة لغزة ستحتاج إلى مراجعة ميزانيتها بسبب الزيادة المتوقعة في الاحتياجات أو غير من المعايير. وقدرت تكاليف هذه المشاريع بعد مراجعتها بحوالي 60–70 مليون دولار أمريكي. إنّ التمويل المبكر للمشاريع المقترحة عام 2013 سيكون حيويا للغاية من أجل إتاحة الفرصة للشركاء لتسريع الاستجابة الفورية.

وبالإضافة إلى التمويل المتبقي المطلوب لعملية المناشدة 2012، تحتاج وكالة الأونروا إلى 17.7 مليون دولار أمريكي للاستجابة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للاجئين المتضررين جراء التصعيد الأخير في غزة. وسيغطي هذا التمويل معظم الاحتياجات الطارئة من الغذاء وإصلاح مساكن اللاجئين والمواد غير الغذائية والصحة وإصلاح منشئات وكالة الأونروا,

بالإضافة إلى ذلك شجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المنظمات الشريكة على التقدم بطلبات لصندوق الاستجابة الإنساني. أعد صندوق الاستجابة الإنساني لتقديم وتخصيص التمويل السريع للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة لدعم النشاطات الإنسانية في حالات الطوارئ. وقد صادق صندوق الاستجابة الإنساني على مشروع لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتصعيد في غزة، في حين أنّ خمسة مشاريع أخرى قيد المراجعة، تبلغ قيمتها مجتمعة 1 مليون دولار أمريكي.

حتى هذا التاريخ، حصلت مشاريع عملية المناشدة الموحدة 2012 التي تركز على غزة والمشاريع المشتركة ما بين غزة والضفة الغربية مجتمعة على ما مجموعه 186.4 مليون دولار أمريكي من مجموع 277.2 مليون دولار أمريكي طلبتها عملية المناشدة الموحدة، أي 67 بالمائة من التمويل المطلوب بفارق 90.7 مليون دولار أمريكي. ويبلغ متوسط مستوى التمويل لجميع المجموعات 63 بالمائة، حيث حصلت أربع مجموعات فحسب على مستوى تمويل أعلى من 50 بالمائة، وهي خدمات التنسيق والدعم (93 بالمائة)، والغذاء (82 بالمائة)، والصحة والتغذية (93 بالمائة) والحماية (71 بالمائة). ورغم أنّ قطاع النقد مقابل العمل، وهو ثاني أكبر القطاعات بعد الغذاء، طلب 56 مليون دولار أمريكي إلا أنّه لم يحصل سوى على 35 بالمائة من التمويل المطلوب لمشاريع غزة والمشاريع المشتركة ما بين غزة والضفة الغربية. وإلى جانب قطاع الزراعة يعتبر قطاع النقد مقابل العمل أقل قطاعين حصلا على تمويل خلال عام 2012.

الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها

تركز المعلومات الواردة أدناه على نتائج التقييمات الأخيرة التي أجريت وخطط الاستجابة المتصلة بها. لمزيد من التفاصيل حول التدخلات الإنسانية خلال فترة الأعمال العدائية بالإضافة إلى التدخلات الجارية حالية، يمكنكم الاطلاع على الأعداد السابقة من تقرير الوضع هذا بالإضافة إلى العدد القادم من مراقب الشؤون الإنسانية (متوفرة على الرابط التالي: www.ochaopt.org)

الحماية

4.2 مليون دولار

لبقية عام 2012

18.5 مليون دولار

مقدرة لعام 2012 وأول ستة أشهر من عام 2013

التهجير: تفيد نتائج التقييم السريع المشترك بين الوكالات إلى عمليات تهجير كبيرة خلال فترة الأعمال العدائية حيث هرب عشرات الآلاف من منازلهم خوفا أو بسبب تدميرها أو إلحاق أضرار بها. ومن بين هؤلاء ما يقرب من 12,000 شخص لجئوا إلى 14 مدرسة من مدارس وكالة الأونروا في الفترة ما بين 19 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وبالرغم من أن معظم هؤلاء الأشخاص عادوا إلى منازلهم مباشرة بعد وقف إطلاق النار، يقدر أنّ ما يقرب من 15,000 شخص ما زالوا يعيشون لد عائلات مستضيفة خلال الوقت الذي أجري فيه التقييم السريع. ومنذ ذلك الوقت، بدأ السكان يعودون إلى منازلهم تدريجيا، إلا أنّ عدد الأشخاص الذين ما زالوا مهجرين حاليا يقدر بحوالي 3,000 شخص، لم يعد معظمهم بسبب تدمير منازلهم أو تعرضها لأضرار جسيمة. وتفيد المعلومات الأولية أنّ بعض العائلات فضلت العودة إلى منازلها المتضررة بدل البقاء لدى العائلات المستضيفة أو السكن المستأجر. وهنالك مخاوف أيضا إزاء العائلات التي ما زالت تقيم لدى عائلات مستضيفة تتعلق بالازدحام والتوترات العائلية المحتملة.

الدعم النفسي الاجتماعي: تمّ تحديد التدخلات النفسية الاجتماعية للأطفال والعائلات بوصفها احتياجات تحظى بأولوية في جميع المحافظات والمناطق التي شملها التقييم السريع. ووردت من شمال غزة والمنطقة الوسطى أعلى الحالات المسجلة التي ظهرت فيها

الأعراض النفسية الاجتماعية والاضطرابات في صفوف الأطفال والبالغين على حد سواء بداية من الخوف والقلق واضطرابات ما بعد الصدمة. ويبدو أنّ حالات الأرق وفرط النشاط والتبول اللإرادي في صفوف الأطفال تنتشر في هذه المناطق.

مخلفات الحرب من المتفجرات: أبلغ عن مخاوف إزاء مخلفات الحرب من المتفجرات في جميع المحافظات. وتمّ تحديد محافظة شمال غزة بوصفها تحظى بأولوية طارئة فيما يتعلق بعمليات الإزالة، بالإضافة إلى نشاطات التوعية لأنّ المخاطر في هذه المنطقة لم يتمّ معالجتها حتى الآن على يد الشرطة المحلية. وهنالك مؤشرات إلى أنّ بعض الأشخاص المهجرين الذين يعيشون حاليا لدى عائلات مستضيفة مترديين في العودة إلى منازلهم بسبب الخشية من مخلفات الحرب من المتفجرات.

المساعدة القانونية: يعتبر دعم المدنيين ضحايا الأعمال العدائية الذين يسعون إلى المسائلة والانتصاف الفعال أولوية إضافية في مجال الحماية.

تمّ تحديد برامج مختلفة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وخدمات الأمم المتحدة لمكافحة الألغام بوصفها برامج مناسبة لمعالجة الاحتياجات المذكورة أعلاه. إلا أنّ تنفيذ هذه البرامج يتطلب سد عجز في التمويل يبلغ 4.2 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2012. بالإضافة إلى ذلك تتطلب المشاريع المخصصة لتلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه في عملية المناشدة لموحدة 2013 تمويلا فوريا يبلغ 14.3 مليون دولار أمريكي بسبب الاحتياجات الجديدة التي تم تحديدها خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013.

مجموعة المساكن والمواد غير الغذائية

3.7 مليون دولار

لبقية عام 2012

10.5 مليون دولار

مقدرة لعام 2012 وأول ستة أشهر من عام 2013

بينت نتائج التقييم السريع المشترك بين الوكالات أنّ عدد المنازل التي دمرت أو التي تعرضت لأضرار جسيمة خلال الأعمال العدائية أعلى بكثير من التقديرات الأولية. وإجمالا، دمّر ما يقرب من 450 منزل بالكامل (تتضمن مبان تحتوي على وحدة سكنية واحدة أو عدة وحدات) أو تعرضت لأضرار جسيمة. ويعتبر هذا العامل الأساسي الذي يمنع ما يقرب من 3,000 شخص من العودة إلى منازلهم وما زالوا يعيشون لدى الأصدقاء أو لدى عائلات مستضيفة. وهنالك ما يقدر بحوالي 8,000 منزل تعرضت لأضرار طفيفة. وتمثل الأولويات الأساسية التي أشار إليها التقييم السريع:

- ضمان توفر مسكن ملائم للعائلات التي فقدت منازلها من خلال تقديم مساعدات لدفع رسوم الإيجار، أو توزيع مساكن مؤقتة
- توزيع مواد غير غذائية كالأثاث، والفرشات، والبطانيات، وأدوات الطبخ، والملابس على بعض العائلات المهجرة
- توزيع الأغطية البلاستيكية والمساعدات المالية للعائلات التي تعيش في منازل تعرضت لأضرار طفيفة.

الصحة والتغذية

تشير نتائج التقييم السريع المشترك بين الوكالات إلى أنّ النشاطات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الصحية هي:

- سد النقص الخطير في الأدوية المستلزمات الطبية الحيوية
- ضمان حصول المصابين على العلاج والتأهيل الملائمين
- دعم حالات الإعاقة الجديدة، وخصوصا التي تحتاج إلى أطراف أو أعضاء اصناعية

2 مليون دولار

لبقية عام 2012

15.1 مليون دولار

مقدرة لعام 2012 وأول ستة أشهر من عام 2013

من أجل سد العجز الخطير في الأدوية والمستلزمات الطبية الحيوية طرحت منظمة الصحة العالمية مشروعا حيويا يجب تطبيقه حتى نهاية عام 2012 بتكلفة تبلغ 2 مليون دولار أمريكي.
وهنالك أربعة مشاريع أخرى طرحتها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والمنظمة الدولية للمعوقين، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة الاحتياجات المذكورة أعلاه مشمولة في عملية المناشدة الموحدة 2013، وذلك بالإضافة إلى مشروع جديد آخر اقترحته منظمة الصحة العالمية (10 مليون دولار أمريكي) لمعالجة النقص الخطير في الأدوية في غزة يبلغ مجمل قيمتها 13.1 مليون دولار أمريكي من أجل إطلاق النشاطات الطارئة بما في ذلك سد النقص الخطير في الأدوية في غزة.

المياه والصرف الصحي

1.4 مليون دولار

لبقية عام 2012

4.1 مليون دولار

مقدرة لعام 2012 وأول ستة أشهر من عام 2013

أكد التقييم السريع المشترك بين الوكالات وتقييم وكالة الأونروا التقارير الأولية التي أشارت إلى أنّ نطاق الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي هي أضرار محدودة وتمكنت مصلحة مياه بلديات الساحل حتى الآن من إصلاح معظم الأضرار. بالرغم من ذلك حدد التقييم السريع المشترك بين الوكالات سلسلة من الاحتياجات الأخرى التي تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة بعضها قائم قبل التصعيد ولكنه تفاقم بسببه ويتطلب حاليا استجابة فورية في المجالات التالية:

- توزيع أطقم المياه والصرف الصحي والنظافة على العائلات المهجرة
- استبدال مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة التي تضررت في المنازل، وخصوصا خزانات المياه
- دعم شراء الوقود لمصلحة مياه بلديات الساحل والبلديات لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة والسيارات المخصصة لجمع المياه الصلبة
- تنظيف مستنقعات المجاري وإغلاق الحفر التي امتلأت بمياه الأمطار
- تنظيف وترميم البرك المنسدة في محطة معالجة مياه الصرف الصحي الشمالية
- إزالة النفايات المنزلية من المناطق الحضرية لتقليص المخاطر الصحية.

هنالك عدد من مشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة الجارية حاليا بإشراف منظمة اليونيسيف، والأونروا، وأكسفام بريطانيا، وجي في سي، وآي سي إف، يمكنها أن تعالج الاحتياجات المحددة حتى نهاية عام 2012، وتتطلب 1.4 مليون دولار أمريكي لسد النقص في التمويل. وتتطلب النشاطات المخطط تنفيذها في الأشهر الستة الأولى من عام 2013 ومشمولة في عملية المناشدة الموحدة 2013 ما يقدر بـ2.6 مليون دولار أمريكي لبدء التدخل الطارئ.

التعليم

900,000 دولار

لبقية عام 2012

9 مليون دولار

مقدرة لعام 2012 وأول ستة أشهر من عام 2013

النشاطات المعلقة بالتعليم التي تحظي بأولوية وفق نتائج التقييم السريع المشترك بين الوكالات وتقييم وكالة الأونروا هي:

- ترميم خمسة مدارس وروضات أطفال تعرضت لأضرار جسيمة
- ترميم ما لا يقل عن 100 مدرسة ومرفق تعليمي تعرضت لأضرار متوسطة أو طفيفة
- توفير دعم نفسي اجتماعي للأطفال في المدارس
- دعم تأمين مواد التعليم والمعدات المدرسية للمدارس المتضررة

من أجل تنفيذ هذه النشاطات في ما تبقى من عام 2012، تحتاج وكالة الأونروا إلى 900,000 دولار أمريكي لتمويل المشاريع الطارئة القائمة. وهنالك خمسة مشاريع أخرى طرحتها الأونروا، واليونسكو، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، والاتحاد الدولي لأرض الإنسان – إيطاليا، ومجلس اللاجئين النرويجي لتنفيذ النشاطات المذكورة أعلاه وهي مشمولة في عملية المناشدة الموحدة 2013 وتحتاج إلى ما يقدر بـ8–9 مليون دولار أمريكي للسماح بزيادة عدد الحالات المستفيدة خلال النصف الأول من عام 2013.

الأمن الغذائي

10 مليون دولار

مطلوبة لمنع انهيار برنامج توزيع المساعدات الغذائية في عام 2013

سيقدم التقييم السريع في مجال الأمن الغذائي الذي يجريه حاليا أعضاء مجموعة الغذاء أساسا لمراجعة عدد الحالات المستفيدة حاليا (1,085,000 شخص) ونوع التدخل المطلوب. وبالرغم من عدم تحديد أي احتياجات إضافية ناجمة عن الأعمال العدائية الأخيرة، إلا أنّ برنامج الأغذية العالمي يسعى للحصول على تمويل إضافي يبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لتجنب تعطل توزيع الغذاء بعد شهر شباط/فبراير 2013.

الزراعة

1.3 مليون دولار

لبقية عام 2012

20 مليون دولار

هي الاحتياجات التمويلية المقدرة للنشاطات خلال عام 2013 (بما فيها المساعدات التنموية)

اعتمادا على النتائج الأولية لتقييم الأضرار الذي أجري على مستوى المحافظات، تقدر وزارة الزراعة المحلية نطاق الأضرار للأصول الزراعية بحوالي 20 مليون دولار أمريكي. ويجري قطاع الزراعة حاليا تقييما نوعيا مكملا للآثار. وتشير النتائج المتوفرة أن النشاطات التالية التي تحظى بأولوية هي نشاطات مطلوبة:

- تأهيل الأصول المنتجة التي تعرضت لأضرار، بما فيها الأراضي (المحاصيل والدفيئات الزراعية وحقول الخضروات)، ومباني المواشي، ومباني الري، ومعدات صيد الأسماك والقوارب، ويجب

إعطاء الأولوية للأصول الضرورية للموسم القادم

- فحص التربة في الأراضي التي أصبحت متاحة مؤخرا في المناطق المقيدة، ودعم نشاطات استصلاح الأراضي اللاحقة.

- توجد سلسلة من المشاريع الزراعية التي تبلغ قيمتها 1.3 مليون دولار أمريكي مشمولة في عملية المناشدة الموحدة 2012 وغير ممولة حاليا يمكنها أن تغطي الاحتياجات المطلوبة أعلاه. وريثما يتم إنهاء التقييمات الجارية وتحديد أولويات التخل تقدر المتطلبات المالية الإجمالية لمعالجة فقدان الأصول الزراعية بالإضافة إلى استصلاح الأراضي في المناطق المقيد الوصول إليها بحوالي 20 مليون دولار أمريكي.

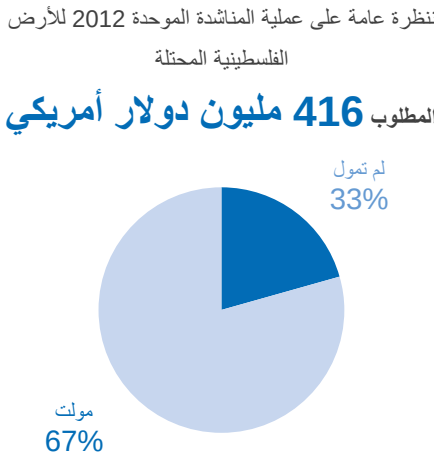

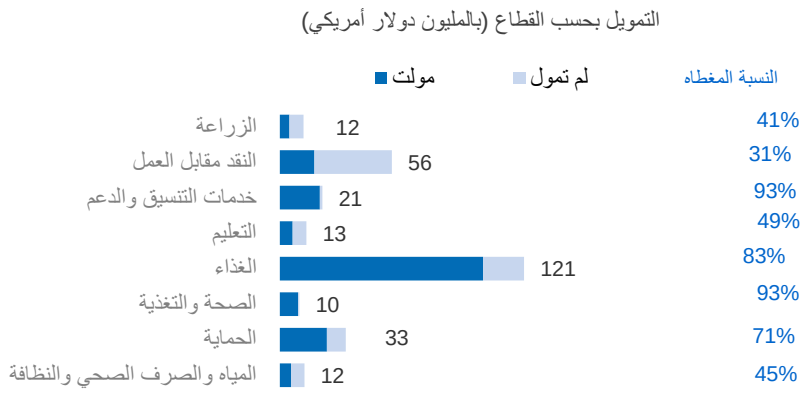

في 14 تشرين الثاني/نوفمبر قرابة الساعة الثالثة و45 دقيقة بعد الظهر شنت القوات الجوية الإسرائيلية غارة جوية استهدفت نائب قائد الذراع العسكرية لحركة حماس مما أدى إلى مقتله. وكانت هذه الحادثة بداية هجوم عسكري واسع أطلق عليه رسميا اسم "عمود السحاب". وجاء هذا الهجوم بعد عدة أسابيع شهدت تصعيدا متقطعا في أعمال العنف، أطلقت خلالها المجموعات الفلسطينية المسلحة الصواريخ بصورة عشوائية باتجاه جنوب إسرائيل، واستهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية أهدافا مختلفة داخل غزة.

وكان لآخر هجوم عسكري شنته إسرائيل على غزة ما بين 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 17 كانون الثاني/يناير 2009 (الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب") آثارا مدمرة على السكان المدنيين، حيث أدى إلى سقوط آلاف القتلى والإصابات، وإلحاق دمار كبير في المنازل، والبنى التحتية والظروف المعيشية. ومنذ ذلك الوقت يحدث تصعيد محدود للعنف الذي يؤثر على المدنيين في غزة وجنوب إسرائيل كل عدة أسابيع.

إنّ سوء وضع السكان المدنيين في قطاع غزة تفاقم جراء إحكام الحصار البري والجوي والبحري الذي تفرضه إسرائيل بعد تولي حماس السيطرة على قطاع غزة في عام 2007. وبالرغم من بعض التسهيلات التي طبقت منذ منتصف عام 2010 ما زال الحصار متواصلا.

النسخة الكاملة والملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية
http://www.ochaopt.org/documents/ochaopt_gaza_sitrep_05_12_2012_english.pdf

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

راميش رجاسنجام، رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة،rajasingham@un.org،

هاتف: 9962 582 2 972+، جوال: 1801 331 54 972+

فكتوريا ميتكالف، رئيس وحدة الاتصالات، metcalfe@un.org، هاتف: 9962 582 2 972+، جوال: 3311826 54(0) 972+

لمزيد من المعلومات تفضل بزيارة موقعنا: www.ochaopt.org

تتمثل رسالة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تحريك وتنسيق العمل الإنساني الفاعل والقائم على المبادئ بالتعاون مع شركاء دوليين ومحليين.

التنسيق ينقذ الحياة